

كلمة رئيس قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السيد ديفغو إسكالونا-باتوريل

إطلاق مشروع التوأمة " تنمية القدرات المؤسسية وإعادة تنظيم وزارة المالية اللبنانية"

الخميس 20 شباط 2014 (السراي الكبير)

للمطابقة عند الإلقاء

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرة السيدات والسادة،

يسرني أن أكون بينكم اليوم لنطلق مع وزارة المالية برنامج التوأمة المهم هذا. وأود أن أشكر وزارة المالية على تعاونها الممتاز وزملائنا الفرنسيين من مديرية المالية العامة الفرنسية وخبراءنا الإيطاليين من وزارة الاقتصاد والمالية الإيطالية، الذين تعاونوا بشكل وثيق مع السلطات اللبنانية في إطار هذا البرنامج.

إننا ندرك جميعاً إلى أي مدى يعتبر نظام إدارة مالية عامة ملائم وفاعل أساسياً لدولة قوية ومجتمع مستقر ومزدهر. وبهدف توزيع الموارد بشكل عادل، يجب توزيع الدخل وضمان استقرار اقتصادي كلي معين. والمنافع المباشرة لهذا الأمر واضحة، فترشيد إدارة المالية العامة وتحسين إجراءات الموازنة في إمكانهما المساهمة في تخفيض النسبة المرتفعة للدين في مقابل إجمالي الناتج المحلي في لبنان (شكل الدين 139 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012 و 143 في المئة في عام 2013) التي تشكل عبئاً ثقيلاً على التنمية الاقتصادية للبلاد.

لقد تدهور الوضع الاقتصادي الكلي في لبنان خلال الأعوام الماضية وحصل تباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي الذي تراجع من 8.25 في المئة (معدل الفترة 2007 حتى 2010) إلى 1.5 في المئة سنوياً منذ عام 2011. أما العجز الضريبي فيرتفع هو الآخر وقد تجاوز نسبة 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013. وإننا ندرك جميعاً أن لبنان يتأثر ويا للأسف بالاضطرابات الإقليمية. فاجتماع الشلل السياسي مع الشلل التشريعي ووقع الأزمة السورية، بما في ذلك الأعداد الكبيرة للاجئين من سوريا، أمور لا تحتل وتفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة أصلاً. لذلك من المهم السير قدماً بسرعة وإدارة الإصلاحات الهيكلية الضرورية بشكل جيد لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي. ويجب أن تشكل الأزمة الحالية مؤشراً موجهاً لإجراء إصلاحات وليس لوضع عوائق.

أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرة السيدات والسادة،

يشكل تعزيز إدارة المالية العامة وتوزيع الموارد بشكل أكثر فاعلية إحدى أولويات خطة عمل الاتحاد الأوروبي ولبنان التي تم الاتفاق عليها في إطار السياسة الأوروبية للجوار. وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي في مساعدة لبنان على وضع إصلاحات طموحة لتحسين الإدارة العامة.

وبما أنّ لبنان لم يعتمد أي موازنة رسمية منذ عام 2005، من المهم تعزيز الشفافية ووضع أدوات يجري استخدامها لتحسين القدرة على التوقع ومراقبة الموازنة. وتفتقر إدارة المالية العامة أيضاً لأنظمة معلومات متكاملة تضيّط طابعاً مركزياً على البيانات الضريبية وتدمجها بهدف التمكن من تحديد الشوائب على مستوى المراقبة والتدقيق.

ولهذه الغاية، يمول الاتحاد الأوروبي مشروعين متكاملين بشأن إدارة المالية العامة في لبنان هما مشروع التوأمة هذا (2.8 مليون يورو) وبرنامج مساعدة فنية (1.5 مليون يورو) يهدفان إلى دعم إصلاح المالية العامة ويساهمان في تحسين التنسيق بين الفاعلين المعنيين في القطاع العام.

وسوف يسهل هذا المشروع إعداد استراتيجيات وطنية لإدارة المالية العامة ويساعد على تعزيز القدرة المؤسسية على مستوى التحليل الاقتصادي وتوقعات الموازنة. وبفضل دعم الخبراء الفرنسيين والإيطاليين، سوف تحظى إدارة المالية العامة في لبنان بمنهجية صلبة للإعداد الجيد للموازنة ولأنظمة معززة للمراقبة الداخلية.

وإنّنا على ثقة من أن هذا التنسيق سيكون فاعلاً ومثمراً للجميع وأنه سيشكل مناسبة لنسج روابط مستدامة بين الإدارتين الأوروبية واللبنانية.

أشركم على حسن إنصاتكم وأتمنى أن يتكلل هذا البرنامج بالنجاح.

Nous sommes confiants que cette collaboration sera efficace et fructueuse pour tous et qu'elle sera l'occasion de tisser des liens durables entre les administrations européennes et libanaises.